

رئيس الهيئة

قرار رقم (٤٣٣) لسنة ٢٠٢٥

بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٤

**بشأن قيد بنك ستاندرد تشارترد - مصر Standard Chartered Bank كمتعامل غير رئيسي
في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي
بجلسة لجنة تأسيس وترخيص الشركات رقم (٥١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢**

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات
الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية،
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية،
وعلى قانون غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إصدار النظام الأساسي للهيئة العامة
للرقابة المالية،
وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وتعديلاته،
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن نظام "المتعاملون الرئيسيون"،
وعلى موافقة البنك المركزي المصري الصادرة للبنك بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٢ على السماح للبنك بالتعامل مباشرة في السوق
الثانوي لأدوات الدين الحكومية كمتعامل غير رئيسي،
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣٢) لسنة ٢٠٢٤/١٠/١٦ بشأن تنظيم الموافقة على التعامل في
الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي،
وعلى الطلب المقدم من البنك للحصول على موافقة الهيئة على القيد في سجل الهيئة للتعامل مباشرة في السوق الثانوي
لأدوات الدين الحكومية كمتعامل غير رئيسي،
وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة في هذا الشأن،
وعلى موافقة لجنة تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلسته رقم (٥١) المنعقدة بتاريخ
٢٠٢٥/٦/٢ والمعتمد محضرها من السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة.

قرار

- المادة (١) :** الموافقة لبنك ستاندرد تشارترد - مصر Standard Chartered Bank على القيد تحت رقم (٣١)
كمتعامل غير رئيسي في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي اعمالاً
لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣٢) لسنة ٢٠٢٤/١٠/١٦ بشأن تنظيم الموافقة على
التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.
- المادة (٢) :** يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

**رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية**

د. محمد فريد صالح

